وزارة الداخلية تبلغ المحكمة : " نبحث إمكانية إقامة لجنة تحقيق لفحص الوضع في بلدية الناصرة "

أبلغت وزارة الداخلية محكمة شؤون العمل في الناصرة " ان المدير العام للوزارة يدرس إمكانية اقامة لجنة تحقيق في طريقة تصرف وإدارة بلدية الناصرة ". جاء ذلك في اطار الرد الذي قدمته وزارة الداخلية للمحكمة في اطار الالتماس الذي قدمه مجلس عمال لواء الناصرة للمطالبة بدفع أجور موظفي البلدية عن أشهر أغسطس، سبتمبر واكتوبر 2024 . وقالت وزارة الداخلية في ردها " ان عملية إقامة لجنة تحقيق ليست أمرا هيّنا، وان ذلك يأتي بعد ان تم منح بلدية الناصرة العديد من الفرص لتحسين الوضع لكنها فشلت في ذلك ".

" البلدية ملزمة بدفع أجور الموظفين "

كما قالت وزارة الداخلية في ردها " انه لا جدال على ان بلدية الناصرة ملزمة بدفع أجور الموظفين حسب الموعد الذي حدده القانون، وانه يجب العمل مع المحاسب المرافق من أجل وضع خطة اشفاء لتقليص العجز في البلدية وضمان دفع الأجور ". وأشارت وزارة الداخلية في ردها الى " ان بلدية الناصرة مرت في السنوات العشر الأخيرة بخطط تحسين للوضع فيها، بحيث تم توقيع آخر خطة كهذه يوم 18.10.2022، والبلدية لم تنفذ تعهدها لا في عام 2022 ولا في عام 2023، وقد أوصت المحافل المهنية في وزارة الداخلية عام 2023 بتعيين محاسب مرافق لكن ذلك تأجل لانها كانت سنة انتخابات، وقد تم تأجيل الأمر الى ما بعد الانتخابات التي تأجلت بسبب الحرب وقد تم تعيين المحاسب المرافق بعد ذلك ".

" عجز مالي متراكم "

وأضافت وزارة الداخلية " ان بلدية الناصرة فيها عجز مالي متراكم بقيمة 61% من ميزانيتها، فيما ان العجز الجاري يصل الى 19.8% من ميزانيتها". وقالت وزارة الداخلية " ان بلدية الناصرة لم تصادق على خطة الاشفاء التي تطلبها الوزارة، والخطة التي صادقت عليها البلدية يوم 2.10.2024 بعيدة عن تحقيق الأهداف التي حددتها البلدية، كما ان البلدية لا تقوم بما يكفي من أجل جباية مستحقاتها، فمثلا تصل نسبة جباية " الارنونا " في المدينة وفقا للمعطيات المتوفرة الى حوالي 40% فقط، اذ قامت البلدية بجباية 64 مليون شيقل فقط من أصل 156 مليون شيقل، والبلدية لم تقم على مدار سنوات بجباية ضريبة " الارنونا " من الفنادق والمستشفيات والاوقاف الكنسية بحيث ان جباية الضريبة من المستشفيات يمكنها ان تدخل للبلدية حوالي 20 مليون شيقل، وحينما أصدر المحاسب المرافق تعليمات لجباية الضريبة من المستشفى الفرنسي عن السنوات 2018 – 2024 أعلن رئيس البلدية، بدون تنسيق مع المحاسب المرافق، ان القرار مجمد، والبلدية تفشل عمل المحاسب المرافق، كما انها فشلت في موضوع جباية ضرائب التحسين وضرائب البناء، ولا تشترط الحصول على تصاريح بناء مقابل دفع الضرائب، كما انها لا تفرض مخالفات على من يقوم بارتكاب مخالفات بناء ولا تجبي ضرائب تطوير وليس لديها قوانين مساعدة، ولم تقم باجراء مسح للأملاك ".

تعقيب بلدية الناصرة

مراسل صحيفة بانوراما يعكف على الحصول على تعقيب إدارة بلدية الناصرة على ما جاء في رد وزارة الداخلية. في حال وصلنا تعقيب بلدية الناصرة على الموضوع سنقوم بنشره في العدد القادم.

في ظل سقوط صواريخ وشظايا بالمدينة

الحرب تقلب حياة الأهالي في طمرة رأسًا على عقب : " الوضع ليس سهلا والناس تريد ان تخرج للبحث عن لقمة عيشها "

يعيش الاهالي في مدينة طمرة، في الآونة الاخيرة، على وقع دوي صفارات الانذار وأصوات الانفجارات شأنهم شأن الكثير من سكان البلدات العربية واليهودية على حد سواء. ويفيد مراسل صحيفة بانوراما، بان الحرب قلبت حياة الاهالي في طمرة رأسًا على عقب، وذلك في ظل سقوط صواريخ وشظايا صاروخية في المدينة في الاونة الاخيرة. ولا يخفي الاهالي مشاعر القلق والخوف التي تعتريهم في كل مرة تُدوي بها الصفارات وسط نقص الملاجئ وهي ظاهرة يعاني منها المجتمع العربي برمته.

يقول معين عرموش عضو في بلدية طمرة في حديث أدلى به لصحيفة بانوراما حول صورة الوضع في طمرة في اعقاب الأحداث الاخيرة: "هذه ليست هذه المرة الأولى التي تتعرض فيها طمرة لسقوط الصواريخ، فقد سقط قبل حوالي شهر صاروخ بشكل مباشر على أحد المتاجر، مما أسفر عن أضرار مادية كبيرة دون إصابات جسدية. إلا أن ما يميز هذا حادث السقوط الاخير هو وقوع إصابتين خطيرتين، وأضرار بشرية، مما زاد من حالة القلق داخل المجتمع الطمراوي".

ومضى قائلاً: "منذ بدء الحرب، نجري جلسات تقييم يومية، سواء على مستوى التعامل مع أقسام البلدية أو في تواصلنا مع الجمهور والمؤسسات التابعة للبلدية. الوضع ليس سهلاً؛ فهناك من يرغب بالخروج إلى أعمالهم في قطاعات مثل الزراعة والمنطقة الصناعية، ولدينا أيضًا عمال يعملون خارج المدينة في المناطق الشمالية. نحن نشعر بالقلق عليهم وندعوهم للالتزام بتعليمات الجبهة الداخلية. الوضع معقد للغاية، فنحن نعيش حالة من التردد بين العواطف والمنطق، حيث يسيطر الخوف والقلق وعدم الاطمئنان تجاه المستقبل القريب، مما يؤثر جزئيًا على الحركة الاجتماعية والاقتصادية داخل طمرة".

معين عرموش

" محاولة خلق بيئة طبيعية "

وحول القرار بعودة قسم من الطلاب الى المدارس والذي تم الغاؤه لاحقًا بسبب الاحداث الأخيرة، قال معين عرموش: "عندما اتخذنا قرار إعادة فتح قسم من المدارس، كان الهدف هو محاولة خلق بيئة طبيعية، رغم إدراكنا لعدم استقرار الوضع. العديد من الأهالي يتواصلون معنا بشأن رغبتهم في عودة أبنائهم للمدارس، وهناك تباين في الآراء داخل المجتمع الطمراوي. كبلدية، وجدنا أنه من الملائم اتخاذ قرارات توازنية توافقية، لضمان استمرارية الحياة اليومية على مستوى العمل والتعليم في ظل هذه الظروف الصعبة".

" إدارة بلدية طمرة تعتمد على التشاور مع جميع فئات المجتمع "

وحول امتناع بعض لجان أولياء أمور الطلاب عن إعادة الطلاب للمدارس، قال عرموش: "عندما تقرر بعض اللجان عدم إرسال الطلاب إلى المدرسة، نتفهم مخاوف الأهالي، ولكننا نود التأكيد على أن إدارة بلدية طمرة تعتمد على التشاور مع جميع فئات المجتمع، بما في ذلك مدراء المدارس، ومفتشي التعليم، ولجنة أولياء الأمور المحلية. بعد هذه المشاورات، يتم اتخاذ القرار بشكل جماعي. لهذا من غير المقبول أن تمتنع بعض اللجان عن تنفيذ القرار بعد اتخاذه، إذ يجب أن نتوحد حول قرار واحد لنثبت أننا مجتمع منظم، يتخذ قراراته بشكل ديمقراطي وقانوني، ويشمل جميع مكونات المجتمع الطمراوي في عملية صنع القرار. إذا حاولت كل فئة اتخاذ قراراتها بمعزل عن الأخرى، سيؤدي ذلك إلى إلحاق الضرر بالمجتمع الطمراوي وإثارة الفوضى، مما يؤثر سلبا على وحدتنا وقدرتنا على تجاوز هذه الأزمة بأقل الأضرار".

وأضاف: "نحن دائمًا نتواصل مع جميع اللجان، حتى تلك التي ليست لها علاقة مباشرة بالتعليم. إدارة البلدية هي إدارة مسؤولة، تعمل على الحد من الأضرار التي قد تطرأ على المجتمع الطمراوي. لذلك، سنجتمع مع لجنة أولياء أمور الطلاب المحلية، وإذا كانت هناك اختلافات في الآراء، فسنحاول الوصول إلى صيغة توافقية تُظهر وحدتنا أمام المجتمع، ونتخذ القرارات بشكل مشترك. هذا هو النهج الذي نسير عليه ونعمل جاهدين لتحقيقه".

الكنيست تُصادق على اقتراح قانون فصل معلمين وسحب ميزانيات من مؤسسات تعليمية بسبب " التضامن مع الإرهاب "

صادقت الهيئة العامة للكنيست بالقراءتيْن الثانية والثالثة، على اقتراح قانون "حظر توظيف عاملي سلك التعليم وسحب الميزانيات من مؤسسات تعليمية بسبب التضامن مع عمل إرهابي أو مع منظمة إرهابية (تعديلات تشريعية) لسنة 2024"، والذي تقدّم به عضوا الكنيست تسفيكا فوغل وعميت هليفي. أيد اقتراح القانون 55 عضو كنيست فيما عارضه 45 عضو كنيست.

" فصل إداري ودون إشعار مسبق لموظف سلك التعليم "

ويقضي الاقتراح "بتفويض مدير عام وزارة التربية والتعليم أن يفصل إداريا ودون إشعار مسبق موظف سلك التعليم الذي هو موظف حكومي أدين بمخالفة أمنية خطيرة أو بمخالفة إرهاب، أو أبدى التضامن مع عمل إرهابي على العلن أو نشر دعوة مباشرة لتنفيذ عمل إرهابي". كما يقضي الاقتراح بتفويض مدير عام وزارة التربية والتعليم رفض منح تصريح تشغيل لعامل سلك التعليم في الحيثيات المذكورة وكل ذلك بشرط إجراء جلسة استماع".

" تفويض وزير التعليم برفض او تخفيض الميزانيات للمؤسسات التعليمية "

وينص الاقتراح كذلك على "تفويض وزير التربية والتعليم رفض أو تخفيض نسبة المشاركة في ميزانية المؤسسة التعليمية التي تتلقى دعما من خزينة الدولة، إذا تأكد من أنه كانت داخل جدران المؤسسة التعليمية حالات لإبداء الدعم أو التضامن مع عمل إرهابي أو منظمة إرهابية، والتي كان يجب أن تكون إدارة المؤسسة على بيّنة منها، مع مراعاة إجراء جلسة استماع". (المزيد من التفاصيل حول هذا القانون متوفر في موقع بانيت).